

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«ميناء العقارية» تعمق خسائرها السنوية إلى 731 ألف دينار

أظهرت البيانات المالية السنوية لشركة ميناء العقارية ارتفاع خسائر العام المالي المنتهي في 31 مارس 2018 بنسبة 249,2 مقارنة بنفس الفترة من 2017. وبحسب نتائج الشركة على موقع البورصة أمس، فقد بلغت خسائر العام نحو 731,78 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 209,5 آلاف دينار للعام المالي المنتهي في 31 مارس 2017. وقالت الشركة في بيانها على موقع البورصة، إن ارتفاع خسائر الفترة يعود إلى الدخل التشغيلي على الرغم من انخفاض عدد الموظفين بالشركة.

زادت في الربع الأول 17,4% ربعياً وبارتفاع 1,4% سنوياً

تطبيق جزئي لـ IFRS 9.. مخصصات البنوك مرتفعة وتضغط على الأرباح

التشغيل لانزوال مرتفعة عند 43٪، بينما تعادل المخصصات 60,4٪ من ربح التشغيل قبل المخصصات، وشكلت مخصصات الائتمان وانخفاض القيمة للبنك التجاري 9,7٪ من إجمالي مخصصات القطاع المصرفي للربع الأول 2018.

حل البنك الأهلي خامساً بين أعلى مخصصات خسائر الائتمان وبيجمالي 13,4 مليون دينار بالمقارنة مع 14,3 مليون دينار للربع الأول 2017 وانخفاض نسبته 6٪. لم يحجز البنك أي مخصصات خسائر أي مخصصات خسائر انخفاض قيمة استثمارات. والتزام مع استمرار صافي المخصصات المحملة في بيان الدخل مرتفعة، بقيت نسبتها التي إيرادات التشغيل مرتفعة عند 33,7٪، بينما تعادل المخصصات 55٪ من ربح التشغيل قبل المخصصات. وشكلت مخصصات الائتمان وانخفاض القيمة للبنك الأهلي 8,1٪ من إجمالي مخصصات القطاع المصرفي للربع الأول من السنة الحالية.

بنك برقان

اما بنك برقان فقد ارتفعت مخصصاته للربع الأول من عام 2018 بنسبة 40٪ لتسجل حوالي 9 ملايين دينار وتعادل 15٪ من إيرادات التشغيل للبنك و28٪ من ربح التشغيل قبل المخصصات، وايضا ارتفعت مخصصات بنك بوبيان بنسبة 22٪ لتسجل 7,28 ملايين دينار للربع الأول 2018 منها 5 ملايين دينار مخصصات تمويليات اسلامية و2,3 مليون دينار انخفاض قيمة استثمارات في شركات زميله.



وبلغت حصة الوطني من إجمالي المخصصات المحملة في بيان الدخل للربع الأول من العام 2018 نحو 25,6٪. وجاء بنك الخليج ثالثاً أعلى مخصصات خسائر الائتمان وبيجمالي 21,32 مليون دينار بنسبة نمو 6,1٪ عن الربع الأول من العام الماضي. اما صافي مخصصات خسائر الائتمان التي حجزها بنك الخليج فقد بلغت 15 مليون دينار (منها 17,66 مليون دينار مخصصات مستردة بالصافي بعد الشطب قيمتها 18,4 مليون دينار) بالمقارنة مع 17,7 مليون دينار للربع الأول من العام 2017 وانخفاض نسبته 15,3٪. اما مخصصات خسائر انخفاض قيمة استثمارات في اوراق مالية فقد بلغت خلال الربع الأول من العام 2018 حوالي 6,32 ملايين دينار مقابل 2,37 مليون دينار في الربع المقابل من

العام 2017. وبالتزامن مع استمرار صافي المخصصات المحملة في بيان الدخل مرتفعة عند 44٪، بينما تعادل المخصصات 65٪ من ربح التشغيل قبل المخصصات. وشكلت مخصصات الائتمان وانخفاض القيمة للبنك التجاري 13٪ من إجمالي مخصصات القطاع المصرفي للربع الأول 2018.

والتزام مع استمرار صافي المخصصات المحملة في بيان الدخل مرتفعة نسبياً وعلى الرغم من انخفاضها عن الربع الأول من العام الماضي، الا ان نسبتها الى إيرادات

لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكوين مخصصات عامة بحد ادنى 1٪ على صافي الزيادة في التسهيلات النقدية و0,5٪ للتسهيلات غير النقدية وعلى كل التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها) ومخصصات محددة حيث عكس البنك مخصصات عامة قيمتها 1,153 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2018 مقابل مخصصات محملة خلال الربع الأول 2017 قيمتها 23,17 مليون دينار. بينما ارتفعت المخصصات المحددة بنسبة 244٪ لتسجل 41 مليون دينار خلال الربع الأول من العام 2018.

بنك الخليج

وتعادل مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة نحو 19,8٪ من صافي إيرادات التشغيل للبنك التي بلغت 213,44 مليون دينار ونسبة 28,4٪ من ارباح التشغيل قبل مخصصات الائتمان ولا تزال تضغط على صافي الربح بالرغم من متانة الوضع المالي والاداء المالي الجيد للبنك.



إيرادات التشغيل هي من الأفضل بين البنوك الكويتية بنسبة 25٪، بينما تعادل المخصصات 43٪ من ربح التشغيل قبل المخصصات. وشكلت مخصصات بنك الخليج 28,7٪ من إجمالي مخصصات القطاع المصرفي للربع الأول 2018.

الوطني

حل بنك الكويت الوطني ثاني أعلى مخصصات خسائر الائتمان في القطاع المصرفي خلال الربع الأول حيث حمل مخصصات في بيان الدخل بقيمة 39,94 مليون دينار بالمقارنة مع 35,13 مليون دينار في الربع الأول من 2017 مرتفعة بنسبة 13,7٪ على أساس سنوي، بينما انخفضت مخصصات خسائر انخفاض قيمة استثمارات في اوراق مالية وشركات زميله بنسبة 8,4٪ لتسجل 2,4 مليون دينار خلال الربع الأول من العام 2018.

وتنقسم مخصصات خسائر الائتمان الى مخصصات عامة (وفقاً

بدوره 433,3 مليون دينار. ترتب بين البنوك

ويرتقب القطاع المصرفي انخفاض وتيرة تجنّب مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات حتى تقلل الضغط على ربحية البنوك الى ان تصل لمستوياتها الطبيعية في السنوات القادمة بعد فترة 10 سنوات من المخصصات المحجوزة في بيان الدخل التي بلغت منذ العام 2008 وحتى الربع الأول من العام 2018 حوالي 6,92 مليارات دينار.

تصدر بيت التمويل الكويتي قائمة البنوك الكويتية الأكثر حجراً لمخصصات خسائر الائتمان خلال الربع الأول من العام 2018 حيث حمل بنك مخصصات في بيان الدخل بقيمة 47,6 مليون دينار بالمقارنة مع 43,4 مليون دينار للربع الأول من العام 2017 وبارتفاع نسبته 9,7٪. والمخصصات وانخفاض القيمة المحملة في بيان الدخل مرتفعة، الا ان نسبتها الى

البنوك جنبت مخصصات

بـ 165,6 مليون دينار في الربع الأول 2018

مخصصات البنوك لا تزال مرتفعة وتضغط على صافي الأرباح

6,92 مليارات دينار المحجوزة منذ عام 2008

وتشير البيانات المالية للبنوك في الربع الأول الى ان مخصصات البنوك لا تزال مرتفعة وتضغط على صافي الأرباح، حيث بلغت نسبة مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات الى صافي الإيرادات التشغيلية للقطاع المصرفي للربع الأول من العام 2018 حوالي 24٪ وتعادل أيضاً 38٪ من ربح التشغيل قبل المخصصات للقطاع المصرفي الذي سجل

المحلل المالي تنتظر البنوك الكويتية تحولات كبيرة في 2018 على صعيد سياسة تجنّب المخصصات مع دخول المعيار الدولي IFRS 9 حيز التنفيذ، حيث يمثل تغيراً محاسبياً مهماً في تعامل البنوك مع أدواتها المالية، كما تنتظر البنوك العمل مع المركزي لوضع فرضيات حساب تأثير تطبيق المعيار التاسع على محافظ قروضها بعد وصول وتيرة تجنّب المخصصات الى أعلى مستوياتها منذ سنوات.

ورغم التوقعات بتباطؤ وتيرة المخصصات منذ بداية 2018، كشفت نتائج البنوك خلال الربع الأول من العام عدم تغير في مستوى المخصصات، حيث بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض قيمة حيث وصلت الى 165,6 مليون دينار بالمقارنة مع 163,4 مليون دينار حيزتها العام 2017 وبارتفاع نسبته 1,4٪، بينما ارتفعت بنسبة 17,4٪ عن مخصصات الربع الأخير من عام 2017 حيث سجلت حينها 141 مليون دينار.

وتشير البيانات المالية للبنوك في الربع الأول الى ان مخصصات البنوك لا تزال مرتفعة وتضغط على صافي الأرباح، حيث بلغت نسبة مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات الى صافي الإيرادات التشغيلية للقطاع المصرفي للربع الأول من العام 2018 حوالي 24٪ وتعادل أيضاً 38٪ من ربح التشغيل قبل المخصصات للقطاع المصرفي الذي سجل

زادت 2,6 مليار دولار في مايو بنمو 7%

الاحتياطيات الأجنبية لـ «المركزي» تسجل أعلى مستوى على الإطلاق

خلال مزاد لبيع 18 قسيمة سكنية في «أبوظيرة» 4 يوليو 4,6 ملايين دينار سعر ابتدائي لقسائم تطرحها «ريم العقارية»

أسعارها الابتدائية من 213 ألف دينار، بينما يبدأ السعر للقسيمة التي تبلغ مساحتها 500 متر مربع بـ 310 ألف دينار. وفي ختام تصريحه، أكد الصقعي حرص «ريم» على طرح العقارات المتنوعة والمشجعة على الشراء بالفترة المقبلة، بما يتناسب مع وضع السوق العقاري من جهة، ووضع المواطن الكويتي من الجهة الأخرى، كما أنها تسعى إلى الحفاظ على مكائنتها العقارية كشركة رائدة في تقديم الخدمات العقارية المختلفة والتي من بينها خدمة إدارة الأملاك العقارية، وخدمة التقييم والوساطة العقارية.. وغيرها من الخدمات. ودعا الصقعي المواطنين الراغبين في المشاركة بالمزاد إلى زيارة مقر الشركة الكائن في مجمع الأوقاف، للتوقيع على عقد دخول المزاد، مصطحبين معهم شيكاً مصدقاً بقيمة 10٪ من السعر الابتدائي للقسيمة المرغوب بها باسم «شركة ريم العقارية» خلال أوقات العمل الرسمية.

«السور للوقود» تبيع 40٪ من أسهمها في «المتكاملة»

تستعد شركة «ريم» العقارية لتنظيم مزاد عقاري جديد في الرابع من يوليو المقبل لبيع 18 قسيمة سكنية في مواقع مختلفة من منطقة أبوظيرة السكنية بسعر ابتدائي يصل إلى 4,6 ملايين دينار، حيث سيكون هذا المزاد هو الرابع بالنسبة للشركة منذ بداية العام الحالي. وبهذه المناسبة، قال مدير إدارة العقارات والمزادات بشركة «ريم» مشاري الصقعي ان الشركة ستطرح خلال مزادها العلني القادم 18 قسيمة سكنية مساحة كل منها 400 متر مربع، باستثناء قسيمة واحدة فقط مساحتها 500 متر مربع (بطن وظهر وعلى شارع رئيسي وساحة كبيرة)، فيما تمتاز باقي القسائم السكنية المطروحة بالمزاد بواقعها المميز، حيث يقع أغلبها على شارعين (بطن وظهر أحدهم رئيسي او رئيسي داخلي). وأشار الصقعي إلى ان أسعار القسائم المطروحة تعتبر مناسبة جداً بالنسبة لأسعار السوق العقاري، حيث تبدأ

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود عن انتهاءها من بيع 40٪ من إجمالي أسهمها المملوكة في الشركة المتكاملة القابضة. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن الأثر المالي للصفقة سيظهر بالنتائج المالية للربع الثاني من 2018، وذلك بزيادة في حقوق المساهمين. كانت «السور» قد أعلنت مطلع مايو الماضي، عن تلقيها عرضاً لشراء جزء من إجمالي أسهمها المملوكة في الشركة المتكاملة القابضة. وحققت «السور» أرباحاً بقيمة 1,2 مليون دينار في الربع الأول من العام الحالي، مقابل أرباح بنحو 1,21 مليون دينار لنفس الفترة من 2017، بنمو طفيف نسبته 0,8٪.

المتبادل التجاري. وبمقارنة الاحتياطيات الأجنبية بنظرائها الخليجية تحل الكويت بالمرتبة الثالثة خلف السعودية والإمارات. وتحتل السعودية المرتبة الأولى، حيث يبلغ إجمالي النقد الأجنبي والودائع الخارج بمؤسسة النقد السعودي ساما 585,2 مليار ريال تعادل 161 مليار دولار تشكل 31,4٪ من إجمالي الأصول الاحتياطية في الخارج. وتصل الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي نحو 31,25 مليار دولار وتشمل أرصدة البنوك الأجنبية وموجودات ساكنة بالعملة الأجنبية. وتبلغ الاحتياطيات الأجنبية لسلسلة عمان نحو 6,9 مليارات ريال أي ما يعادل 17,8 مليار دولار أغلبها أوراق مالية وإيداعات في بنوك خارجية لتحل بالمرتبة قبل الأخيرة خليجياً. وجاءت البحرين في المرتبة الأخيرة، حيث بلغت الاحتياطيات الأجنبية 1,4 مليار دولار. يذكر ان الكويت تمتلك خامس أكبر صندوق سيادي في العالم بأصول تقدر قيمتها بنحو 590 مليار دولار تتوزع على صندوق احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام.



أحمد عوض

واصلت الموجودات الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي تسجيل أكبر مستوى على الإطلاق للشهر الثاني على التوالي لتبلغ بنهاية شهر مايو 2018 مستوى 11 مليار دينار (تعادل 36,3 مليار دولار). وازدياد نسبتها 7,4٪ عن شهر إبريل الماضي. وبلغت الموجودات الأجنبية لدى المركزي والتي تشمل ودائع وأرصدة نقدية، أعلى مستوياتها على الإطلاق، وفقاً للبيانات المتاحة على موقع المركزي. وكسرت المستويات الحالية للموجودات الأجنبية لدى المركزي المستويات التي سجلها في أبريل 2014 والتي بلغت حينها 10,14 مليارات دينار وتزامنت مع فترة أسعار النفط وتخطيه 100 دولار للبرميل، بالإضافة إلى وصول حيازة الكويت من السندات الأميركية أعلى مستوياتها في تلك الفترة البالغة 39,3 مليار دولار. وواصلت الموجودات الأجنبية لدى المركزي، وتيرة ارتفاعها خلال الأشهر الماضية لتسجل ارتفاعاً منذ بداية 2018 بنحو بلغ 7,8٪ وبقيمة 748 مليون دينار. وسنويًا ارتفعت الموجودات الأجنبية للمركزي بنحو 1,5 مليار دينار مسجلة نسبة صعود بلغت 15,7٪. وخلال عام 2017 سجلت الاحتياطيات الأجنبية للمركزي نمواً بنسبة 7٪ بعد تذبذب سجلته خلال الأشهر الأولى من العام. وزادت الاحتياطيات

الأجنبية للمركزي خلال العام 2017 بنحو 618 مليون دينار، فيما زادت خلال العام 2016 بنحو 1,09 مليار دينار. وجاءت وتيرة نمو الموجودات الأجنبية في تصاعد في الشهور الأربعة الأولى من العام لتسجل في يناير 9,6 مليارات دينار وتقفز في مارس إلى 9,98 مليارات دينار، فيما سجلت في مايو أكبر وتيرة صعود نسبتيها 7٪ وازدياداً 800 مليون دينار. وخلال العام 2018 حافظت مستويات الذهب لدى البنك المركزي الكويتي على 31,7 مليون دينار، وهي بحسب

79 طناً مستويات الذهب لدى «المركزي» ضمن احتياطياته

الموجودات تقيس القدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية

مجلس احتياطي الذهب العالمي تقدر بنحو 79 طناً. وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية. وتعد العملة الكويتية من بين الأعلى قيمة بين دول العالم بالمقارنة مع الدولار (المربوط بسلة من العملات الرئيسية يمثل بها الدولار الوزن الأكبر)، حيث يشهد الدينار صعوداً بنسبة 0,7٪ منذ بداية العام أمام الدولار، غير أن ضعف الدولار خلال الفترة الأخيرة دفع الدينار للتراجع وفقاً للسعر المرجح